



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الفوائد المخصصة بأحكام كي الحمصة

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين

الفوائد المخصصة بأحكام في المحصه
تأليف من أوضح الفقه بحجرات
ملخصه محمد أمين بن

عمر عابد بن عفا عنه
ونفعنا به وعلوه
رب العالمين
امين

م

ورق
9

طبعة
٢١

٢٢ ٨٧

٢٢ ١٦٨

٢٢ ١٦٨

٢٢ ١٦٨



بسم الله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين . وعلى التابعين . والائمة المجتهدين . ومقلديهم باحسن الى يوم الدين **اما بعد** فيقول فقير حمة ربه واسير رحمة ذنبه محمد امين الشهير بابن عابدين غفر الله ذنوبه . وملا من زلال العفو ذنوبه امين **هذه** رسالة سميتها الفوائد المخصصة . باحكام كي الحصة . الذي اخترعه بعض حذاق الاطباء . فانه مما اشهرت قضيته . وعمت بليته . وقد رايت فيها رسالتين . الاولى لعمدة المحققين فقيه النفس ابي الاخلاص الشيخ حسن الشربلاني الوفاي رحمة الله وشكر سعيه . والثانية لحضرة الاستاذ من جمع بين علمي الظاهر والباطن مرشد الطالبين . ومزني الباكين سيدنا عبد الغني النابلسي قدس سره . واعاد عليهما من برهما امين **فاردت** ان اذكر حاصل ما في هاتين الرسالتين مع التنبيه على ما تقر به العين . صامنا الى ذلك بعض النقول عن علماء المذهب مما يتضح به حكم المسألة متعيناً بالله تعالى . مستمد من مدد هذين الامة الجليلين . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قال** الامام الجليل فخر الدين الشهير بقاض خان في شرحه على الجامع الصغير المنسوب الى الامام المجتهد بحر المذهب النعماني الامام محمد بن الحسن الشيباني نقطة قشرت فبال منها ماء او دم او قيح او صديد ان سال عن راس الجرح ينقض الوضوء وان لم يبل لم ينقض والسيلان ان يخدر عن راس الجرح وان علا على راس الجرح وانتفخ ولم يخدر لم يكن سائلاً **وعن** محمد رحمه الله تعالى اذا انتفخ على راس الجرح وصار اكثر من راس الجرح انتقض الوضوء والصحيح ما قلنا لان الحدث اسم للخارج النجس والخروج انما يتحقق بالسيلان لان البدن موضع الدم والسيال فاذا انشقت الجلدة كانت بادية لا سائلاً بخلاف البول اذا ظهر على راس الاصيل حيث ينقض الوضوء لان ذلك ليس بموضع البول فاذا ظهر على راس الاصيل اعتبر خروجاً وان خرج منه دم فمسح بخرقه او اصبع او القى عليه تراباً او سداً ثم انقطع ينظر الى غالب ظنه ان كان بحال لو ترك يسيل نقض والا فلا والماء

والقيح والصد يد بمنزلة الدم **وقال** الحسن بن زياد الماء بمنزلة العرق والدمع لا يكون نجساً وخروجه لا يوجب انتقاض الطهارة والصحيح ما قلنا لانه دم رقيق لم يستتم نضجه فيصير لوناً كلون الماء واذا كان دمًا كان نجساً ناقضاً للوضوء **شعر** القى القليل والدم اذا لم يكن سائلاً حتى لا يكون ناقضاً للطهارة اذا اصاب الشوب لا يمنع جواز الصلاة وان فحش هكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى مفسراً ان ما ينقض خروجه الطهارة يكون نجساً في نفسه وما لا ينقض خروجه الطهارة لا يكون نجساً وذكر عنهم رحمه الله تعالى في مختصره ان على قول محمد رحمه الله تعالى يكون نجساً حتى لو اخذها بقطنة والقاها في الماء القليل يفسد الماء عنده ولذا لو كان على بدنه نجاسة قدر الدرهم واصله شئ مما ذكرنا على قول محمد يضم الى هذا الدرهم فيمنع جواز الصلاة الصلاة وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يضم وجهه قول محمد رحمه الله تعالى انه دم وان قل فيكون نجساً ولا يوجب ان النجس هو الدم المسفوح فلا يكون سائلاً لا يكون نجساً الدم البعوض والبرغوث والدم الذي يبقى في العروق بعد الذبح انتهى كلام قاضي خان عليه الرحمة والرضوان **وقال** الامام المرحوم في صاحب الهداية في كتابه المسمى بالجنيس والمزيد صاحب الجرح السائل اذا اخرج الجرح عن السيلان بعلاج كحرقه من ان يكون صاحب جرح سائل فرقت بين هذا وبين الحايض فانها اذا حبست الدم عن الدور لا تخرج من ان تكون حايضاً والفرق ان القياس ان تخرج من ان تكون حايضاً لانعدام الحيض حقيقة كما يخرج هو من ان يكون صاحب الجرح الى مثل الان الشرع اعتبر دم الحيض كالتأرجح حيث جعلها حايضاً مع الامر بالجنيس ولم يعترف في حق صاحب الجرح السائل فعلى هذا المقصود لا يكون صاحب الجرح الى **قال** رضي الله عنه وهكذا سمعت الشيخ الامام نجم الدين عمر بن محمد النسفي رحمه الله عليه يقول في المقصود وهو مذكور في المنتقى انتهى **قلت** وبالله التوفيق قد استفدت مما نقلناه فوائد **الفائدة الاولى** ان المختبر في النقض بالخارج من غير السيلان انما هو السيلان وفسر السيلان بان يخدر عن راس الجرح ويصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وفائدة ذكر الحكم دفع ورود

داخل العين وباطن الجرح اذا سال فيها الدم فان حقيقة التطهير
فيها ممكنة وانما الساقط حكمه والمراد بحكم التطهير وجوبه
في الوضوء والغسل كما افصح به صدر الشريعة وغيره
وخالفه في البحر الرائق شرح كنز الدقائق فقال مراده
ان يتجه وزر الى موضع يجب طهارته او تندب من بدن وثوب
ومكان جعل الحكم اعم من الواجب والمندوب واستدل
بما في المعراج وغيره لو نزل الدم الى قصبة الانف نقض ولا شك
ان المبالغة التي هي اتصال الماء الى ما اشتد منه انما هي سنة
وبما في البدايع اذا نزل الدم الى صمغ الاذن يكون حدثا وفي
الصمغ صمغ الاذن ضررها وليس ذلك الا لكونه
يندب تطهيره في الغسل ونحوه وقد صرح بالندب في فتح
القدير فقال لو خرج من جرح في العين فسأل الى الجانب
الاخر منها لا ينقض لانه لا يلحقه حكمه هو وجوب التطهير
او ندبه بخلاف ما لو نزل من الرأس الى ما لان من الانف لانه
يجب غسله في الجنابة ومن النجاسة فينقض **قال**
في البحر وقول بعضهم المراد ان يصل الى موضع يجب طهارته
محمول على ان المراد بالوجوب الثوب **وقول المحل** اذ انزل
الدم الى قصبة الانف لا ينقض فحمل على انه لم يصل الى مكان
يسن اتصال الماء اليه في الاستنشاق فهو في حكم الباطن
حينئذ توفيقا بين العبارتين وقول من قال اذا نزل الدم
الى ما لان من الانف نقض لا يقتضي عدم النقض اذا
وصل الى ما اشتد منه الا بالمفهوم والصريح بخلافه
وقد اوضحه في غاية البيان والغاية **قال في** النهر واقول
هذا وهم واني استدلل بما في المعراج وقد عمل المسئلة بما يمنع
هذا الاستخراج فقال ما لفظه لو نزل الدم الى قصبة الانف
انتقض بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر ولم يظهر فانه
لم يصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وفي الانف وصل فان
الاستنشاق في الجنابة فرض كذا في البسوط **اه** وقد افصح
هذا التعليل عن كون المراد بالقصبة ما لان منها لانه الذي يجب
غسله في الجنابة وكذا قال الشارح يعني ان يبلع لو نزل الدم
من الانف انتقض وضوءه اذا وصل الى ما لان منه لانه يجب

تطهيره وحمل الوجوب كما في كلامه على الثبوت مما لا داعي اليه
وعلى هذا فيجب ان يراد بالصمغ الخرق الذي يجب اتصال الماء
اليه في الجنابة وبهذا ظهر ان كلامهم مناف لتلك الزيادة مع ان
ملاحظتها في المحاور الى موضع من بدن او ثوب او مكان يقتضي
ان الدم اذا وصل الى موضع يندب تطهيره من واحد من الثلاثة
انتقض وهذا مما لم يعرف في فروعه عرق ذلك من تتبعها بل المراد
بالنجاسة السيلان ولو بالقوة كما قال بعض المتأخرين لما
قالوه من انه لو مسح الخارج كلما خرج ولو ترك لال نقض
فالنقض بصورة الفصل كما قال صدر الشريعة غير واردا **اه**
كلام النهر **قلت** ومراده بصورة الفصل ما قاله في البحر اذا
افتصد وخرج دم كثير وسال بحيث لم يتسلخ راس الجرح فانه
ينقض الوضوء لكونه وصل الى ثوب او مكان يلحقها حكم
التطهير **اه** فهذا مما وجد فيه السيلان بالقوة فعلى هذا لاجابة
الى زيادة قوله من ثوب او مكان على انه يرد عليه انه يقتضي
انه لو افتصد ولم يتسلخ راس الجرح ونزل الدم على عذرة او
جلد خنزير او نحو ذلك لا ينتقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع
يلحقه حكم التطهير مع انه ينتقض كما لا يخفى **لعمري** بحث صاحب
النهر في زيادة الندب محل بحث بنا وعلى ما في غاية البيان حيث
قال قوله الى ما لان من الانف الى المارت وما بمعنى الذي **فان**
قلت لم قيد بهذا القيد مع ان الرواية مسطورة في الكتب عن
اصحاب ان الدم اذا نزل الى قصبة الانف ينقض الوضوء ولا حاجة
الي ان ينزل الى ما لان من الانف فاي فائدة في هذه القيد اذن سوى
التكرار بلا فائدة فان هذا الحكم قد علم في اول الفصل من قوله
والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه حكم
التطهير **قلت** بيان لاتفاق اصحابنا جميعا لان عند زفر لا ينقض
الوضوء مما لم ينزل الدم الى ما لان من الانف لعدم الظهور قبل
ذلك **اه** فحيث كان الحكم عندنا انه ينتقض بنزول الدم الى القصبة
وان لم يصل الى ما لان لا بد من تقييد السيلان بان يصل الى
موضع يجب تطهيره او يندب كما وقع في كلام البحر والفتح والاسم
يشمل هذه الصورة وهذا مما يدل على تاويل الوجوب بالثبوت
وتاويل كلام المحل اذ بما تقدم عن البحر ويدل ايضا على ان قول المعراج

لنزل الدم الى قصبة الانف انتقض على ظاهره ليس المراد منه نزوله
الى مالان نعم يدل قوله فان الاستنشاقي في الجنبات فرض على ان
المراد اصل الاستنشاقي وان من قيد نزوله الى مالان ليس للاعتزاز
عن وصوله الى القصبة بل لبيان الاتفاق كما علمت من كلام غاية اليان
وانه تعالى اعلم وبه المستعان **الفائدة الثانية** ان استراط سيلان
في نقض الطهارة كما قررناه فيه خلافا وان الصحيح استراط وان اخذ
اكثر من راس الجرح خلافا لمحمد وجعلها في الظهيرية رواية شاذة عن
محمد وفي التاتريخات عن المحيط بشرط السيلان لا انتقض الوضوء
في الخارج من غير السيلين وهذا مذهب علمائنا الثلاثة وان
استحسن **وقال** زفر رحمه الله تعالى اذا علا فظهر على راس
الجرح ينتقض وضوءه وهو القياس اه وفي فتح القدير وعن محمد
اذا انتفخ على راس الجرح وصار اكبر من راسه نقض والصحيح لا
ينقض وفي الدراية جعل قول محمد امح ومختار الرخسي الاول
وهو اولي انتهى ما في الفتح وفيه ايضا عن بسوط شيخ الاسلام
تورم راس الجرح فظهر به قبح وخوجه لا ينقض ما لم يجاوز الورم
لانه لا يجب غسل موضع الورم فلم يجاوز الى موضع يلحقه حكم
التطهير اه **قال العلامة محمد بن امير حاج** في شرحه على منية المصلي
اذا اخذ الخارج عن راس الجرح لكنه لم يجاوز الحد المتورم وانما اخذ
الى بعض ذلك الحد فانما لا ينتقض اذا كان يضوء غسل ذلك الحد
ومسحه ايضا اما اذا كان لا يضرب به اولا يضرب احدهما فينبغي ان
ينتقض لانه يلحقه حكم التطهير اذا مسح تطهير له شرعا كالغسل
فليتبين لذلك انتهى **الفائدة الثالثة** التفرقة بين الخارج من
السيلين والخارج من غيرهما في ان الخارج من السيلين ينقض
بجرح الظهور وان قل من غير استراط سيلان **قال في**
التاتريخات واجمعوا على ان الخارج من السيلين لا يترط فيه
السيلان ويكتفي بجرح الظهور **الفائدة الرابعة** شمل الاطلاق
السيلان التام في ما لو كان سيلانه بنفسه وما لو سال بعض
وكان بحيث لو لم يعصر لم يسيل وفي نقض الثاني خلافا ومختار
صاحب الهداية عدم النقض لانه ليس بخارج وانما هو بخارج
وقال شمس الائمة ينقض وهو حدث عمد عند وهو الاصح كذا
في فتح القدير معزيا الى الكافي لانه لا تاثير يظهر للاخراج وعدمه

في هذا الحكم بل لكونه خارجا بخس وذلك يتحقق مع الاخراج كما
يتحقق مع عدمه فصار كالفصد كيف وجميع الادلة المورودة من
السنة والقياس يفيد تعلق النقض بالخارج النجس وهو ثابت
في المخرج اه وضعفه في العناية بان الاخراج ليس بمخصوص عليه
وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير قصد ولا معتبر به اه كذا في البحر
قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته عليه اقول لا يذهب
عليك ان تضعيف العناية لا يصادق قول شمس الائمة وهو الاصح
وقال الاتفاق وهذا هو المختار عندي لان الاحتياط فيه وان
كان الرخو بالناس في الاول انتهى وجزم بالتترضاينة والخلاصة
بالنقض ومشي عليه في متن التوفير **وقال** شارحه الشيخ علا الدين
انه المختار كما في البزارية واعتمده القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى
انه الاشبه ومعناه انه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية
فيكون الفتوى عليه **الفائدة الخامسة** ان الصحيح ان الماء
والقيح والصد يد بمنزلة الدم خلافا للحسن بن زياد في الماء **قال**
في فتح القدير ثم الجرح والنقطة وماء السرة والسدى والاذن اذا
كان لعلته سواء على الاصح وعلى هذا قالوا من ردت عينه وسال
منها الماء وجب عليه الوضوء فان استمر فلو قل كل صلاة وفي النجس
الغرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه كالجرح وليس
بدمع ولو خرج من سرتة ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد فجع
فاصفر وصار رقيقا والغرب بالتحريك ورم في الماء انتهى **وقال**
في البحر وعن الحسن ان ماء النقطة لا ينقض **قال** الحلواني
وفيه توسعة لمن به جرب او جدي كذا في المعراج وفي التبيين
والقيح الخارج من الاذن او الصد يد ان كان بدون الوجع لا ينقض
ومع الوجع ينقض لانه دليل الجرح روى ذلك عن الحلواني
انتهى وفيه نظر بل الظاهر اذا كانت الخارج قيحا او صد يد
ينقض سواء كان مع وجع او بدونها لانها لا يخرج جان الاعن
علة نعم هذا التفصيل حسن فيما اذا كان الخارج ماء ليس
غير انتهى ما في البحر **قال** في النهر واول لم لا يجوز ان يكون
القيح الخارج من الاذن من جرح بري وعلامته عدم التلم
فالحصر منع وقد جزم الحداد في بما في التبيين انتهى **قلت**

على انك قد علمت ان الماء حكمه حكم الدم على الصحيح فلا فرق
بينه وبين الفح والصد يد والله تعالى اعلم **الفائدة**
السادسة ان السيلان لا يشترط وجوده بالفعل للنقض
قال في التارخاينه واذا مسح الرجل الدم عن راس الجرح
ثم خرج ثانيا فحكه ينظر ان كان ما يخرج بحال لو تركه سال
اعاد الوضوء وان كان بحيث لو تركه لا يسيل لا ينقض الوضوء
الوضوء ولا فرق بين ان يمسه بخرقه او اصبعه وكذا اذا وضع عليه
قطنة او شئ اخر حتى تشف ثم وضعه ثانيا وثالث فانه يجمع
ما نشف فلو كان بحيث لو تركه سال جعل حدثا وانما يعترف
بالاجتهاد وغالب الظن وفي ابينا بيع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وكذلك ان اتى عليه التراب ثم ظهر ثانيا فتربه
ثم ثالث او اتى عليه عليه دقيقا او خثالة فهو كذلك يجمع قالوا وانما
يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد اخرى اما اذا كان في مجالس
مختلفة لا يجمع وكذلك ان وضع عليه دواء حتى تشف جميع
ما يخرج فلم يسيل عن راس الجرح فان كان ما نشف بحيث
يسيل بنفسه يجعل حدثا وما لا فلا انتهى وذكر مسألة الجمع
في المجلس دون المجالس في الذخيرة ايضا ونقلها صاحب البحر
وقال الامام الحاشي في كتابه البديع شرح التحفة ولو اتى
عليه الرماد او التراب فتشرب فيه او ربط عليه رباطا فابتل
الرابط ونفذ قالوا يكون حدثا لان سائل وكذا لو كان الرباط
ذا طاقين فنفذ الى احدهما لما قلنا انتهى **وقال** في فتح القدير
ولو ربط الجرح فنفذت البلية الى طاق لا الى الخارج نقض ويجب
ان يكون معناه بحيث لو لا الربط لسال بلان القيد لو تركه وعلى
الجرح فابتل لا ينقض ما لم يكن كذلك لانه ليس بحدث **الفائدة**
السابعة ان ما ليس فيه قوة السيلان غير نجس ولذا قال
في الكنز وغيره وما ليس بحدث ليس بنجس وفيه خلاف
محمد كما مر **قال في الخلاصة** ثم الدم الذي ظهر على راس الجرح ولم يسيل
عن محمد انه نجس وعن ابي يوسف ان ما لا يكون حدثا لا يكون
نجسا وفائدة الخلاف تظهر في موضعين احدهما اذا اخذ
ذلك الدم بقطنته والقاه في الماء القليل على قول ابي يوسف
لا يتنجس وعلى قول محمد يتنجس الثاني اذا اصاب ثوبه او

بدنه ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم هل يمنعه جواز الصلاة على هذا الخلاف
انتهى ونقل في البحر والنهر عن الحادي ان الفتوى على قول ابي يوسف
فيما اذا اصاب الجحادات كالشباب والابدان فلا يتنجسها وعلى قول محمد
فيما اذا اصاب المائعات كالماء وغيره اه قال الشربلالي في
رسالته لكن هذه التفرقة غير ظاهرة لان الصحيح ان ما لا يكون
حدثا لا يكون نجسا فلا فرق بين اصابته ما يعا او حامدا انتهى
قلت وبعد الفرق جزم في فتح القدير وعبارته قوله وهو الصحيح
احترار عن قول محمد انه نجس وكان الاسكافي والرهندي والى
بفتيان بقوله وجماعة اعتبروا قول ابي يوسف رفقا باصحاب
القروح حتى لو اصاب ثوب احدهم اكثر من الدرهم لا يمنع الصلاة فيه
مع ان الوجه يساعده لانه ثبت ان الخارج بوصف النجاسة حدث
وان هذا الوصف قبل الخروج لا يثبت شرعا والا لم يحصل لانسان
طهارة فظنم ان ما ليس بحدثا لم يعتبر نجسا شرعا وما لم يعتبر نجسا
لم يعتبر نجسا فلو اخذ من الدم البارد في محله بقطنته والى في الماء
لم يتنجس انتهى **الفائدة الثامنة** شمل اطلاق ان ما ليس
فيه قوة السيلان غير نجس ما لو كان يصنعه كخرز ابرة ونحوها
او بدونه فلا ينقض مطلقا قال في الذخيرة ولو غرز رجل ابرة
في يده وخرج منه الدم وظهر اكثر من راس الابرة لم ينقض وضوءه
قال الفقهاء ابو جعفر كان محمد بن عبد الله رحمه الله تعالى
يميل في هذا الى انه ينقض وضوءه وراه سائلا وفي قباوي
النسفي هكذا وفي فتاوى خوارزم الدم اذا لم يتحد من راس الجرح
ولكن علا فصار اكثر من راس الجرح لا ينقض وضوءه والفتوى
في جنس هذه المسائل على انه لا ينقض وضوءه انتهى ومثله
في التارخاينه والخلاف مبني على قول محمد من عدم اشتراط
الاتحاد عن راس الجرح وتقدم الكلام عليه في الفائدة الثانية
وقال في فتح القدير وفي المحيط مصنف القراء فامتلأ ان كان
صغيرا لا ينقض كما لو مضى الذباب وان كان كبيرا ينقض كمنس العلقة
انتهى قال في البحر وعلوه بان الدم في الكبير يكون سائلا قالوا
ولا ينقض ما ظهر من موضع ولم يبق كالنقطة اذا اقشرت ولا
ما ارتقى من موضع ولم يسيل كالدم المرتقى من مخرز الابرة والحاصل
في الحلال من الاسنان وفي الخبز من العضم وفي الاصبع من ادخاله

قدر

في الدنف انتهى **الفائدة الثانية** في ان من قدر على منع
الناقص بربط او حشو او نحوهما لا يكون معذورا فلا تصح صلاته
حال سبب غلظته من لم يقدر على ذلك **قال** في التتارخانه
صاحب الجرح البائل اذا امتنع الدم عن الخروج بجرح من ان يكون
صاحب عذر سائل والمحتاج اذا امتنع الدم عن الخروج
ذكر هذه المسئلة في الفتاوى الصغرى انها تخرج من ان تكون
مستحاضة حتى لا يلزم بها الوضوء في وقت كل صلاة وذكر في
موضع اخر انها لا تخرج من ان تكون مستحاضة **وقال**
في البحر واختلفوا في المستحاضة قبل كصاحب العذر
وقيل كالحائض كذا في السراج **قلت** واقتصر في النزائية
على القول الاول وفي البحر ايضا ويجب ان يصلي جالساً
باجزاء ان سأل المبلان لان ترك السجود اهون من الصلاة
مع الحديث **هـ** واذا احتضت خيراً بما تلي عليك وصار ما ذكرناه
معلوماً لديك فقد ان لنا ان نتكلم على المقصود **متمدين**
بالعون من الملك المعبود **فبقول** ان هذا الكلى الذي
توضع فيه الحصة ويوضع فوقها ورقة ويشد عليها بخزقة
تارة يكون الخارج من ذر شحاً تتشرب الحصة والورقة ويرى ما وصل
الى الخزقة ولكن ليس فيه قوة السيلان لو ترك وانما هو مجرد
رطوبة ونداوة تجذبها الحصة والورقة كما تجذب له لو وضعت
على ارض ندية وتارة يكون الخارج منها سائلاً بنفسه اذا
قويت المادة لعرض في البدن وكل ذلك يحرق بالظن والاجتهاد
كما مر **في الصورة الاولى** اذا كان صاحب تلك الجرح متوضئاً
ووضع الحصة في وسطها والورقة فوقها وشدها بخزقة
وتشربت تلك الحصة من ذلك الخارج الذي ليس فيه قوة
السيلان بنفسه ووصلت الرطوبة والرشح الى الورقة
والخزقة والى القميص والثوب وبقيت يوماً فاكثراً لا ينقضي
وضوءه ولا يتنجس ثوبه وتصح صلاته مع ذلك المصاب
من ذلك الخارج ولا يكلف الى تغيير الورقة والرباط ونحوه وان
محن ما اصابه ونزاد على قدر الدرهم كما نقلنا سابقاً وان
اصاب ذلك الخارج او المصاب عرق او ماء الوضوء او نحوه فهو
ظاهر ايضا على ما مر تصحيحه تصح الصلاة معه ولا يكلف

الى غسله لما علمت من ان الخارج الذي ليس فيه قوة السيلان
بنفسه طاهر غير ناقض وان اصابه مانع الاعلى قول محمد بن
الاحوط غسله اذا اصابه من ماء الوضوء ونحوه لما علمت من
قول الحدادي ان الفتوى على قوله في المانعات دون الجامدات لان
الاحتياط في الدين مطلوب ومن عاة الخلاف امر محبوب سواء
كان قولنا ضعيفاً في المذهب او كان مذهب الغير كيف وقد صحح
وكان الامام ابو بكر الاسكاف والامام الهندي والى يفتيان به فهو
مختارهما وهما امانان جليلان من كبار مشايخ المذهب وناهيك
بفضلهم بما ولا يضر كون ذلك المخرج بعلاجه وقصده **هـ**
لا يخرج جرحاً مما مر في غرض الابرة **وفي الصورة الثانية**
اعني ما اذا كان الخارج على الورقة والحصة سائلاً بنفسه ينقض
وضوءه وهو نجس لا تصح الصلاة معه ولا يصير صاحبه
صاحب عذر لقد رتبته على منعه بعدم وضوءه نجسه
وقد مر ان من قدر على منع حدثه لم يكن صاحب عذر **نم**
ان قويت المادة بنفسه لم يقدر على منعها وان رفع الحصة
واستوعبت وقتاً كافياً فهو معذور بجري عليه احكام المعذورين
المبينه في كتب الفروع وهذا الذي قررناه هو الذي جرى عليه
العلامة الشرنبلالي في رسالته فلا بأس بنقل حاصل عبارته
وان كان معلوماً ما ذكرناه لان مبني كلامنا هنا على التوضيح
تقريباً على الاضمار وتحصيل الغاية المرام **فبقول** قال
فيها بعد نقله لبعض عبارات الفقهاء فيها ان علمت ان ماء الحصة
الذي لا يسيل بقوة نفسه طاهر لا ينقض الوضوء ولا ينجس
الثوب ولا الخزقة الموضوعه عليه ولا الماء اذا اصابه فاذا
دخل صاحبه الحمام او الملبس او الخوض فدخل الماء الجرح فغمر
الجرح وخرج منه وسال لا ينقض الوضوء لما علمت ان
ما ليس بحدث لا يكون نجساً فلا ينجس الماء الذي وصل
الى الجرح الذي ليس فيه دم سائل ولا قيح سائل ولو كانت
الخارج من الحصة له قوة السيلان بنفسه يكون ذلك السائل
الخارج نجساً ناقضاً للوضوء ويلزم غسل ما اصابه من الثوب
ولا تجوز لصاحبه الصلاة حال سيلانه فانه ناقض للوضوء
نجس ولا يصير به صاحب عذر لان صاحب العذر هو الذي

لا يقدر على رد عذره ولو بالربط والحشو الذي يمنع خروج النفس
وصاحب الحصنة التي يسيل الخارج منها بوضعها اذا ترك
الوضع لا يبقى بالمحل شيء فلا يتصور له طهارة ولا صحة صلاة
مع سيلانها لنقض وضوءه بالخارج الذي يقدر على منع
من الخروج بترك الوضع فلا يبقى له تخلص مع الوضع والسيلان
لبقاء وضوءه وصحة صلاته الا بالتقليد وهو ان يعتقد قول
الامام الشافعي او الامام مالك رحمهما الله تعالى في بقاء الطهارة
وعدم نقض الخارج من غير السيلان للطهارة ولكن عليه
ان يراعي شروط من قلده الى اخر ما قال فيها وهذا هو المقرر
في المسئلة المبحورة الموافقة لما سلفناه من النقول على
اجتناب الفحول **هـ** ولكن جزمه بأنه لا يصير صاحب عذر مبي
على ان السيلان بسبب وضع الحصنة اما لو كان من ذاته
يسيل الخارج من ذلك الجرح وان لم يضع الحصنة ولا يقدر
على منع بربط ولا حشو فهو معذور لا تضع صلاته معه ان
استغرق وقتا كاملا ولم يأت عليه بعد وقت كامل لم يرفيه
ذلك العذر وصار كالمستحاضة والمبیطون وذى الرعاف
الدائم والجرح الذي لا يرقا فينوضا لوقت كل صلاة وينقض وضوءه
بمخرج الوقت على ما هو المعتمد ويصلي بوضوءه ذلك ما بناه
من الفرائض والنوازل عندنا ما دام الوقت باقيا **قال** في
الخلاصة وينبغي لمن رغب او سال من جرحه دم ان ينتظر اضر
الوقت ان لم ينقطع الدم توضأ وصلى قبل خروج الوقت ويعصب
الجرح ويربطه ولو ترك التعصيب لا بأس به فان سال الدم
بعد الوضوء حتى نفذ الرباط لا يمنعه من اداء الصلاة فان اصابه
ثوبه من ذلك الدم فعليه ان يغسله ان كان مضيدا اما اذا لم يكن مضيدا
بان كان يصيب مرة اخرى ثانيا وثالثا حينئذ لا يفترط عليه غسله
وقال محمد بن قاتل يفترض غسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة والقوي
على الاول وان سال الدم من موضع اضر اعادة الوضوء انتهى ومثله
في غير ما كتاب والله تعالى اعلم **وبقيت فائدة لا بد من التنبيه**
عليها لكثرة وقوعها وهي ان الخارج قد يكون قليلا لكنه لو ترك ساعة
مثلا يتقوى باجماعه وسيل عن تحله فينظر الى ما تشربته
الخزقة ان كان ما تشربته في مجلس واحد كيف لو ترك واجتمع

لسال عن محله نقض والا فلا يضم ما في مجلس الى ما في مجلس آخر
كما علم مما قد مناه في الفائدة السادسة عن التثاثرية وغيرها
وكما فهم قاسوه على القئي لكن لما كان السبب هنا واحدا وهو
الجرح حتر اقتصر واعلى اعتبار المجلس توسعة على اصحاب
الفرج فلو كان مما يسيل في المجلس فلا بد اذا اراد ان يشد
فوقه نحو حلة مما يمنع النش ثم يربطها ربطا يحكم حتى لا
يخرج من اطرافها ثم يتوضأ ويصلي بعد غسل المحل الذي
اصابه من ذلك الخارج السيل **هـ** وقد رأت في
مختارات النوازل لصاحب الهداية في فصل النجاسة
ما نصه والدم اذا خرج من الفروج قليلا قليلا غير سايل
ليس بمائع وان كثر وقيل لو كان كالماء لو تركه لسال
يمنع انتهى **شود ذكر المسئلة** ايضا في فصل نواقض الوضوء
لذلك **اقول** وظاهره انه اختار القول الاول وهو وان
كان خلافا للمشهور في كتب المذهب وانما المشهور ما
حكاه بعده بقليل لكن صاحب الهداية من اجل اصحاب
الترجيح فيجوز للميتلى تقليده لان فيما ذكرناه مستقرة عظيمة
فجزاه الله خير الجزاء حيث اختار التوسيع والتسهيل الذي
بنيت عليه هذه الشريعة الغراء السهلة السمحة **وحاصل**
ما اختاره انه لا ينظر الى سيلانه مع اجتماعه وتكاثره
وانما ينظر الى سيلانه عند خروجه فان كان الخارج كثيرا
يسيل بدون مهلة يمنع وان كان يخرج شيئا فشيئا ثم يتكاثر
فيسيل لا يمنع **تنبيه** قد علم مما ذكرناه حكم المسئلة الموافق
لمنقول المذهب الذي يعتقد عليه واليه يذهب وقد رجع
لسيدى العارفين الكبير والامام الشيرازي الشيخ عبد الغنى
النايلى قدس الله تعالى روحه واعاد علونا وعلى المسلمين
من بركاته في رسالة المسئلة المقاصد المحصنة في بيان كبح
الخصنة ما قد يخالف ما ذكرناه **حيث قال ما حاصله** بعد نقله
صد السيلان وما فيه من الخلاف فالمفهوم من هذه العبارات
ان الدم والقيح والصديد اذا علا على الجرح ولم يل عنه الى موضع
صحيح من البدن لا ينقض الوضوء سواء كان الجرح كبيرا او صغيرا

وهذه المحصة الموضوعة في موضع الكلى من البدن وان تعدد
 وضعها في مواضع مكنية منه لا ينقض الوضوء ما حصل فيها من
 القيح والدم ونحو ذلك مادامت موضوعة في محل الكلى لكونها لم
 تنفصل عن موضع الكلى بل هي فيه فإياها من المادة لم يسئل عن
 موضوعة فهو غير ناقض وأما احباب الورقة والخرقة فوق تلك
 المحصة فهو غير سائل من موضع ولا منفصل لان الخرقة
 لاصقة فوقه مانعة له عن السيلان والمانع عن السيلان
 سواء كان ربطا او حشوا متى امكن اخراج المعذور عن كونه
 معذورا كما قالوا فلو لانه مانع من تقض الوضوء ما اخرج المعذور
 عن عذره حتى اوجبوا ذلك الفعل فاذا وضع المحصة في موضع
 الكلى ثم وضع الورقة فوقها ثم الخرقة وعصيرها بالعصابة فقد
 منع الدم والقيح ان يخرج الى موضع يلحقه حكم التطهير فلا ينقض
 وضوءه بعد ذلك مادامت المحصة والورقة في موضع الكلى
 وهي موصوبة بالعصابة وان امتلأت تلك المحصة دما
 وقحا وامتلات الورقة ما لم يسئل من حول تلك العصابة
 او يتغلغل منها دم او قيح سائل وأما ظهور ذلك الدم وذلك القيح
 على الخرقة من غير ان يسيل منها فهو نظير ظهور ذلك
 من الجرح نفسه فانه غير ناقض كما تقدم بيانه **ويؤيد**
هذا ما في خزائن الروايات في الجراحة البسيطة اذا خرج الدم
 من جانب وتجاوز الى جانب اخر لكنه لم يصل الى موضع صحيح
 فانه لا ينقض الوضوء لانه لم يصل الى موضع يلحقه حكم التطهير
 انتهى **وفي مسئلتنا** لو حل العصابة واضرج الورقة والخرقة ووجد
 فيها دما او قحا لولا الربط لكان في غالب ظنه انتقض وضوءه وفي
 وقت الحل لا قبل ذلك وحكم بنجاسة تلك الورقة والخرقة حينئذ
 لمفارقة موضع الجراحة **وقد** انفصلت النجاسة عن موضعها
 وحكم بها وقبل ذلك وهي مربوطه لم تنفصل النجاسة عن موضعها
 فلا حكم لها وأما قول الفقهاء وان علا الدم وغوه على راس الجرح
 فزيل بقطنه او اهابه تراب عليه ونحو ذلك لو كان بجال اذا ترك
 سأل بنفسه نقض الوضوء والا فلا ينقض فانت خير بانه انفصل
 عن الجرح في مسئلة ما اذا زيل بقطنه وسأل عنه فيما اذا اهيل
 عليه التراب ولهذا اختلط بالتراب فلاجل ذلك ينقض وأما في

مسئلة ما لو ربطت الجراحة ومنع الدم والقيح عن السيلان لم
 يوجد السيلان وانما وجد مجرد الظهور وهو غير ناقض من
 غير السيلان كما هو معلوم **هذا** خلاصته ما ذكره الاستاذ قدس
 سره **وحاصل** انه اعطى العصابة الموضوعة على الجرح حكم
 الجرح في ان ما انتقل اليها كان فيه حكما لكونها ملازمة حكما فاذا
 خرج الدم ونحوه من ذلك الجرح واصاب العصابة او الورقة الموضوعة
 عليه لم ينتقض الوضوء سواء كان ذلك الخارج فيه قوة السيلان
 او لا ولا يحكم بنجاسته مادامت العصابة عليه لاخذها حكمه
 فذلك الدم اذا انتقل الى تلك العصابة فهو نظير انتقاله في
 الجراحة البسيطة من موضع الى موضع اخر منها لان سيلانه
 في وسط الجراحة غير ضائر لانه لا يلحقه حكم التطهير كسيلانه في
 وسط العين فكذا تلك العصابة **وفي** بحث من وجوه **الاول**
 منع اعطاء العصابة الموضوعة على الجرح حكم الجرح لما مر عن
 البدائع من قوله ولو اتقى الرماد والتراب فتشرب فيه او ربط عليه
 رباطا قابتل الرباط ونفذ قالوا يكون حدثا لا يربطه وكذا لو كان
 الرباط ذاتا بين فنفذ الى احداهما قلنا انتهى فهذا نص صريح
 في عدم اعطاء تلك العصابة حكم الجراحة بل انتقال ذلك الخارج
 اليها اذا نفذ الى طاق منها سيلان ناقض للطهارة وقد مر ايضا
 عن فتح القدير تقييده بما اذا كان لولا الرباط لسال احترازا عما اذا
 كان ذلك المنتقل الى الرباط ليس فيه قوة السيلان فانه لا ينقض
 كما مر ايضا فقد ظهر ان عدم تأييد ما في خزائن الروايات لما
 قاله فانه مصور فيما اذا سأل في وسط الجراحة نفسها والفرق
 ظاهر بينهما وبين رباطها كما سمعت التصريح به **الوجه الثاني**
 تصريحه بان علة النقض انما هي السيلان في صورة ما اذا اهيل
 التراب على الدم الخارج على راس الجرح اذا كان بجال لو ترك سأل
 بنفسه فليت شعري ما الفرق بين التراب وبين العصابة
 الموضوعة على الجرح مع ان كلا منهما ملازم للجرح لم يفارقه
 فلم لم يوصل التراب ايضا حكم الجرح فلا يكون ما تشربه ناقضا
 كما اعطيت العصابة حكمه ولم كان ما تشربه التراب سائلا
 دون ما تشربته العصابة ولم كانت العصابة مانعة لذلك
 الخارج عن حد السيلان دون التراب **الوجه الثالث** لو سلمنا

انه فلم يكن ذلك المنتقل
 اليها منفصلا عن الجرح
 صم

أخذ العصاة حكم الجراحة فلا نسلم أنه لا نقض إلا إذا سال
من أطرافها لأنه إنما يأخذ حكم الجراحة ما عليها فقط لأنه جعله
نظير ظهور ذلك من الجرح نفسه فلا يكون حينئذ قد سال
إلى ما يلحقه حكم التطهير وأنت خير بأن جرحه ألكي التي هي
بحل وضع الحصة يكون في العادة كمقدار الظفر فتجا وز الخارج منها
إلى ما وراءها سيلان إلى ما يلحقه حكم التطهير فإذا تشربت العصاة
ذلك الخارج فما كان ملاصقا لتلك الجراحة حتى يمكن ادعاء عدم سيلان
بخلاف ما لا في الموضع الصحيح ما وراءها فإنه سيلان إلى ما يلحقه
حكم التطهير بل لا ريب فيكون ناقضا وإن لم يسأل من أطرافها وبحكم
بنحاسته وإن لم تنزع تلك العصاة عن محلها إذا زاد على قدر
الذرعهم ولا تجوز الصلاة معه حتى يزيله **واظن** أن الذي
حصل الاستناد على ما قال عدم الإطلاع على ما نقلناه عن
البدائع والفتح إذ لو رأى ذلك لم يسهل العذر عنه فان ذلك مما
لا يخفى على قدره السامع وفضله الطامع والعذر له ما قاله
في آخر رسالته وقد صنفها بالعجل في مقدار ساعة فلكيه بمجموعة
رب البرية ولولا ما أخذ من العهود من الأمر بالبيان والنهي عن
الكتمان لكان الأولى لمثل حفظ اللسان وكبح العنان عن الخوض
في مثل هذا الميدان مع مثل هذا السابق بين الفرسان في
مضمار الفضل والعرفان أمدنا الله بامداداته العظيمة من
ونفعنا ببركاته الواضحة البرهان **ثم** بعد مدة من تحرير
هذه الرسالة رأيت لحضرة الاستاذ سيدي عبد الغني رسالة
أخرى بخطه الشريف سماها الابحان المختصر في حكم حكمي الحكم
وقال فيها إن الخرق في الموضوع فوق ألكي إذا تطلعت بالمائة ولم
تغفل إلى الخارج فهي طاهر ما دامت على ألكي فإذا انفصلت
فالذي فيها نجس والوضوء منتقض ح إذا ما في الخلاصة
رجل حدث أحليه كيلا يخرج منه شيء أو حشاد به عن
إبي يوسف لا وضوء عليه حتى يظهر وإن كان بجال لولا القطن
يخرج منه البول بعد ذلك إذا ابتل ما ظهر فهو حدث وإذا
أبتل الداخل فلا وإذا خرجت القطعة فوجد عليها شيء
فهو حدث يتوضأ ولا يعيد ما صلى **ثم نقل** عن السراج ما قدمناه
عن البدائع **ثم قال** وأما الماء الأبيض الذي حول موضع ألكي

ما تجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير فحكمه حكم مسئلة النقطة
ثم ذكر حكمها والخلاف فيها كما قدمناه في المسئلة الخامسة **وقال**
ينبغي أن يحكم برواية عدم النقض هنا وإن ما يخرج من ذلك
ألكي فيتجا وز إلى موضع يلحقه حكم التطهير إذا كان الماء صافيا
فهو غير ناقض ولا نجس كما قال شمس الأئمة الحلواني أن في
هذا القول توسيعا لمن به جرب أو جدرى فبال من ماء
أبيض **ثم** بين أنه هل يصير به معذرة أم لا وضم به الرسالة
واقول قد علمت ما في قوله فهي طاهرة ما دامت
على ألكي وما ذكره من عبارة الخلاصة لا يشهد له لأن داخل
الأحليل له حكم باطن البدن فهي أصاب القطن في داخله
لا يضر ما لم يتصل الخارج أو يخرج القطن وعليها شيء بخلاف خرق
ألكي فإنها في ظاهر البدن فهي أصابها ما فيه قوة السيلان
كان نجسا ناقضا ونفوذ البيلة إلى طاق آخر مما له طاقا
دليل على السيلان كما قدمناه عن البدائع ونقله هو في
هذه الرسالة التي بينت عن السراج **واما** ما ذكره من أنه إذا
كان الخارج ماء فينبغي أن يحكم برواية عدم النقض فهو
غير بعيد في موضع الضرورة وإن كان الصحيح النقض لجواز
العمل بالقول الضعيف في موضع الضرورة كما أوضحناه
في غير هذه الرسالة ولا سيما إذا كان ذلك الخارج يدوي
الم كما قدمناه عن البحر في الفائدة الخامسة والله تعالى أعلم
لكن هذا إذا كان الخارج ماء صافيا كالخارج من نقطة المتأخر
وأما كان الخارج قييا أو دما أو مختلطا كما هو العادة فليس
منه مخلص إلا بما قدمناه من غسل المحل ثم يطهر بخوضه
لا تنش أو تقليد ما اختار صاحب الهداية في كتابه
مختارات النوازل من عدم النقض بما يخرج قليلا من
فشيء وإن كثر فإن فيه فحة عظيمة وفي هذا القدر
كفاية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله
أولا وأخرا ظاهرا وباطنا وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وقد وقع
الفراغ من تسويد هذه الوريقات في سلخ جمادى الأولى

سنة الف ومائتين وسبعة وعشرين على يد جامعها
العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمد أمين بن عمر
الشهير بابن عابد بن غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع
ولمن له حق عليه آمين. والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من كتابتها نهار الثلاثاء ثا بعد العصر في غرة صفر
الحير سنة خمس وتسعين ومائتين والف
بقلم اصوج العبد الحقير المفتقر لرحمة

مولاه القدير محمد حسن بن محمد علي

بن الشيخ احمد بن ابي حنيفة

زمانه الشيخ نجيب التبر

بقنبازة الخنفي الحلبي

الحسيني العباسي

الدمشقي

عفي عنه

واسم

م

